البيرق - السبت ١٥ آب ٢٠٠٩ - العدد ١٩٨٣٠ - السنة ٩٨

"الهيئة المنظمة": لا صراع على الصلاحيات مع وزارة الاتصالات والعلاقة واضحة

أصدرت "الهيئة المنظمة للاتصالات" اليوم، بيانا اوضحت فيه اصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفة القيام به بموجب قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢، وذلك في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض "تضاربا" في الصلاحيات او "صراعا" عليها بين الهيئة والوزارة.

واوضحت الهيئة ان العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة "اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) او عدم تأسيسها، علما ان الهيئة سبق ان دعت مرارا وزارة الاتصالات الى انشاء هذه الشركة، باعتبارها خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، واعلنت مرارا دعمها كافة الجهود الساعية الى تحقيق هذه الغاية.

واشارت الهيئة الى عقدي الادارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ وقد تضمنا بنودا تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كافة الانظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند ٧-٣-١٠ من عقد الادارة)، بخاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الامر الذي يحتم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، بالاضافة الى مهام الهيئة التنظيمية الاخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها، مما يؤكد على ان الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، وليس تجاه وزارة الاتصالات كما اشيع اخيرا.

وشددت انها ومنذ تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ حتى تاريخه، لا تزال تقوم بكافة الجهود والخطوات الآيلة الى ترسيخ التعاون البناء مع وزارة الاتصالات، ومنها الاجتماعات والمراسلات والدراسات المتعلقة بتطوير خدمات الانترنت السريع في لبنان، ومراكز خدمة الزبائن ومؤشرات جودة الخدمة...

واخيرا اكدت الهيئة عدم وجود اي تضارب او صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فان دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بما فيهم الوزارة، يجب ان يكون مكملا لبعضهم البعض وان المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"